الأمم المتحدة

A/63/412/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
5 December 2008

Original: Arabic

الدورة الثالثة والستون

البند ٤٧ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أوسان **العود** (اليمن)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٤٧ من جدول الأعمال (انظر التقرير A/63/412، الفقرة ٢). واتُّخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ج) في الجلستين ٢٣ و ٢٨ المعقودتين في ٣ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/63/SR.23 و 28).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/63/L.7 و A/C.2/63/L.38

٢ – في الجلسة ٢٣ المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل أنتيغوا وبربودا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار عنوانه ''الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية'' (A/C.2/63/L.7) هذا نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في خمسة أجزاء تحت الرمز A/63/412 والإضافات Add.1-4.

101208 101208 08-63622 (A)

''**إن الجمعية العامة**،

''**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والقرار ٦٢/ ١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ المعنون 'الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية'،

''**وإذ تشير أيضا** إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية التي تسلّم بأن التمويل بديون يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

''**وإذ تشير كذلك** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

''**وإذ تشير** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

''**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

''**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

''١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

''٢ - **تحيط علما أيضا** بالمداولات الجارية في العملية التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد في الدوحة، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والذي سيتناول بصورة جوهرية مسألة الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية؛

''٣ - **تشدد** على أهمية مواصلة النظر في جوهر هذا البند الفرعي المعنون الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية؛

''٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

''٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين بندا فرعيا عنوانه 'الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية' في إطار البند المعنون 'المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي'.''

٣ - وفي الجلسة ٢٨ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار عنوانه ''الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية'' (A/C.2/63/L.38)، قدمه نائب رئيس اللجنة، مارتن هوبيه (ألمانيا)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.7.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة ٢٨ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/63/L.38 (انظر الفقرة ٧).

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/63/L.38، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/63/L.7 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٧ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والقرار ٦٢/ ١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ المعنون ”الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية“،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(١)] التي تسلّم بأن التمويل بديون يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠[(٢)]،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٣)]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

١ – **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[(٤)]؛

٢ – **تشير** إلى المداولات الجارية في العملية التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد في الدوحة، في الفترة من

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) انظر القرار ٦٠/١.

(٤) A/63/181.

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والذي سيتناول بصورة جوهرية مسألة ''الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية''؛

٣ - **تشدد** على أهمية مواصلة النظر في جوهر هذا البند الفرعي المعنون ''الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل الديون المترتبة على البلدان النامية''؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا شاملا عن مسألة الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية؛

٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند الفرعي المعنون ''الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية'' في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.